

اصلاح الريف

- ٧ -

ويتناول اتجاهين هامين هما :

١ - مكافحة الفقر والجهل والمرض المتفشى بين الفلاحين بإعادة بناء الريف

٢ - تميم التعاون فى القرى وإصلاح نظم الجمعيات التعاونية الموجودة حالياً فـما التعاون إلا اشتراكية اختيارية ونحن فى طريق تميم النظم الاشتراكية .

١ - مكافحة الفقر والجهل والمرض المتفشى بين الفلاحين بإعادة بناء الريف .

أحق لنا أن نرفع صوتنا عالياً لنثبت للعالم نهضتنا ووعينا السياسى ونضجتنا العقلية وفى بلادنا قرى تألف الحيوانات الأجنبية من سكانها وبين فلاحينا من يعيش فى مستوى دون مستوى معيشة الحمير وليس بخاف علينا أن الحمار يكاف صاحبه من الغذاء والعلاج ما قد يصل إلى عشرة جنيهات فى الشهر ! وطبعاً نحن نعلم أن ملايين من فلاحينا لا يتحصلون على نصف هذا المبلغ فى الشهر بل ولا ربه ! على أن الحرمان والجوع الذى يعانى به الفلاح قد يحتمله إذا توفرت له أسباب الصحة والعلاج له ولأسرته والتعليم لأبنائه ولكننا نجده فريسة لأمراض

فتاكة نشأ بعضها من سوء التغذية ونشأ البعض الآخر من العدوى ومن شرب مياه ملوثة أو من انتشار الحشرات الناقلة للأمراض المعدية بسبب عدم توفر وسائل النظافة أو من عدم قدرته على اقتناء الملابس التي تقيه الحر أو البرد .

حقاً إن الانقلاب الذي حصل بتنفيذ قانون الإصلاح الزراعي وغيره من قوانين في الريف أوجد الفرصة لاجتاد ملكيات صغيرة جديدة بتفتيت الملكيات الكبيرة ولكن هل هذا أدى إلى الحد من الفقر المنتشر بين فلاحينا أو عمل على نشر التعليم في الريف واتجه بالعلاج إلى التأميم إن هذا لم يحصل لأننا لم نعالج الفقر بعد وإذا استطعنا أن نعالج الفقر أمكننا أن نعالج المرض والجهل لأن الفقر هو علة العلة فإنه لا زال ٩٠ ٪ من الشعب المصري يعيشون في بؤس فهم في ملابسهم ومسكنهم وغذائهم في الدرك الأسفل .

إن الفقر سببه الأساسي هو أن إنتاج البلد الزراعي والحيواني محدود لأن الأرض الزراعية باقية على ما كانت عليه منذ مائة سنة وعدد السكان أصبح أربعة أضعاف ما كانوا عليه في ذلك الحين ولم تزد مساحة الأرض الزراعية زيادة تذكر ولبثت البلاد معتمدة على الزراعة ولم تتجه إلى التصنيع فتمشى الصناعة بجانب الزراعة وبالأخص الصناعات الزراعية التي يمكنها أن تنشأ عن الاستفادة بمحاصيلنا الزراعية والحيوانية أكبر فائدة ممكنة وإن السير في اتجاهات الخطوط الرئيسية لسياستنا الزراعية التي ذكرتها في الأبواب السابقة لمدة بدون توقف أو تعثر لكيفيل بعلاج مشكلة الفقر التي تعمس علاجها الآن

وعلى ذلك تبقى هناك النقطة الهامة التالية وهي الفلاح وتتناول

العناية بشئونه ورفع مستواه بإنشاء القرى النموذجية له وتوفير المسكن
الصالح والغذاء الكامل والعلاج اللازم له .

وتناول شئون الفلاح بالاهتمام راجع إلى أنه العامل الرئيسى فى الإنتاج
ولأنه عماد الزراعة وتصوره لنا الكتب والآثار منذ آلاف السنين
كادحاً تحت الشمس المحرقة وتشيد بما يتصف به من القناعة والصبر
ولا زال يطلع مع الشمس إلى الأرض ويمكث كادحاً طيلة نهاره معظم
أيام السنة والأسف الشديد يحنى ثمره تعبته مواطنوه فيأكلون ويلبسون
بما تنتجه يداه .

ولذلك ان يكون هناك إتيقان فى الإنتاج بتوسيعه وتحويله ثم تنويعه
وترخيصه وتصريفه بدون توجيه العناية للفلاح فيجب العمل على رفع
مستواه بتعليمه أرضاً زراعية وتعليمه وتوفير المسكن الصحى له والعلاج
المجانى ومساعدته على الزراعة بالطرق الحديثة ويكون ذلك عن طريق
إنشاء جمعيات تعاونية تمده بأحدث الآلات والأسمدة وبالتقوى الجيدة
واستعمال أحدث المواد اللازمة لمقاومة الآفات ولا يمنع الفلاح عن
الأخذ بالأساليب الزراعية الفنية الحديثة إلا فقره وانخفاض أسعار محاصيله

كيف نعى بشئون الفلاح ونرفع مستواه

أولاً - ويكون ذلك بتدبير المياه الصالحة للشرب وإنشاء المناسل
والحمامات ودورات مياه صحية له أما من جهة المياه الصالحة فقد شرع فى
تنفيذها والله الحمد بطريقتين .

١ - بتغذية القرى بمياه عذبة بواسطة محطات كبرى تستمد مياهها من
النيل أو الترعى الدائمة الجريان وتمتد من هذه المحطات فى
قلب الريف مواسير تغذى القرى ويمكن ارتفاع حوالى ثلاثة ملايين

ونصف مليون ساكن من هذه المحطات وهذه تعمل في المناطق التي لا تصلح مياهها الجوفية للشرب وهي مناطق شمال الدلتا ومديرية الفيوم ومن المنتظر أن يزيد ما يستفيدون من هذه المحطات إلى خمسة ملايين ونصف مليون ساكن من سكان القرى بعد عشرين عاما وقد تم إنشاء محطات الفيوم وبسات كريمة الغربية وتخذي كلتاها حالياً حوالي مليون والعمل مستمر في باقي المحطات مثل شربين وفوه وكفر الشيخ وأبو حمص وغيرها لتغذية المليونين والستمائة ألف الباقي من سكان تلك المناطق

٢ - المناطق التي تصلح فيها المياه الجوفية للشرب قد شرع في إنشاء أكثر من محطة صغيرة ميكانيكية في كل قرية أو أكثر على ألا يقل عدد السكان المنتفعين بها عن ألف ومائتين ويبلغ عدد المحطات المقرر إنشاؤها ١٤٥٠ تم منها حوالي ٥٠٠ ينتفع منها حوالي ثلاثة ملايين من سكان لريف والباقي جاري العمل فيها تباعا حسب الميزانية العامة للدولة هذا بخلاف المحطات اليدوية الصغيرة التي فقام في القرى التي يقل عدد سكانها عن ١٢٠٠ نسمة بواقع محطة لكل ٤٠٠ نسمة وفي المقرر إنشاء ٣٠٠٠ محطة من هذا النوع لتزويد باقي سكان القرى بالمياه الصالحة للشرب تم منها حوالي

٣٠٠ عملية تخذي ٣ مليون والباقي سينفذ تباعا حسب ميزانية الدولة . هذا من جهة توفير المياه الصالحة للشرب للفلاح أما من النقطة الهامة الأخرى التي تتعلق بصحة الفلاح وهي ردم البرك والمستنقعات المنتشرة في المملكة التي تبلغ مساحتها عشرة آلاف فدان وكلها في حدود القرى أو قرية منها فقد تم ردم حوالي نصف هذه المساحة إلى الآن ويجب أن يتم ردمها جميعا في أقرب فرصة

لأنها منبع الأوبئة والأمراض والانتفاع بهذه المساحة من الأرض ، كما يجب أن تعمم الحمامات والمغاسل الشعبية ودورات المياه الصحية في الريف التي لا يوجد منها الآن سوى ٣٠ فقط ومعظم مساكن الفلاحين خالية من المراحيض والتي بها مراحيض متوفر فيها الشروط الصحية لخدمة ما على نوعين وتكاليفهما قليلة أولهما مرحاض روكفار وهو لا يساعد على تولد الذباب لعمقه وظلامه وإذا امتلأ يكمل بالتراب ويحفر غيره في ركن آخر من المنزل وهذا النوع لا يصلح في مناطق شمال الدلتا حيث مياه الرشح عالية وفي هذه الحالة يستعمل مرحاض السباح وهو أصغر ذو خزان مزدوج أو منقسم إلى قسمين ولا تتصل محتوياته بالمياه الجوفية ويمكن للفلاح أن يستخدم محتوياته كسماد بعد تخزينها ثلاثة أشهر وهي مدة كافية لقتل معظم الجراثيم والطفيليات .

وعلى ذلك فتعميم الحمامات والمغاسل الشعبية ودورات المياه الصحية في الريف يعمل على توفير أسباب النظافة والوقاية من الأمراض كما يجب أن يعمل من الآن على تعميم مشروع المجارى في الريف ،

ثانياً - إنشاء القرى النموذجية وتوفير المسكن الصالح للفلاح يجب أن يتم إنشاء القرى النموذجية في مواقع أكثر ملاءمة من المواقع القديمة للقرى ولكي يتم ذلك يجب أن تعمم المجالس القروية في الريف .

ويجب أن تتعاون جميع المصالح الحكومية التي تساهم بنصيب في مشروعات النهوض بالريف فان عدد سكان الريف يقدر بثلاثة أرباع سكان القطر .

ويجب أن يكون تشييد منازل الفلاحين في القرى النموذجية على أحدث

النظم الصحية وتراعى في جميع مبانيها نفس الشروط الصحية علاوة على تشييدها على الطراز الحديث الذى يتمشى مع تقدم المدنية السكى تفتيش المدينة والقرية فى مستوى واحد كما هو فى جميع دول العالم .

فبما فى القرى من أهم الأمور التى يجب العناية بها فإنها عنوان نهضة الريف والارتفاع بمستواه الصحى والاجتماعى فضلا عن كونها تعمل على تحديد قيمة الأرض الزراعية وتدخل فى تقدير قيمتها فوجودها يزيد قيمتها ولها أهميتها فى تشجيع الموظفين والعامل على سكى الريف كما أن منها ما يستعمل فى تخزين الحاصلات والمهمات والأدوات ولا تخفى أهمية ما يستعمل منها فى إيواء الحيوانات كحظائر على النظم الحديثة

إنذاك يجب أن يراعى فى مباني العزب الوجهة الصحية من حيث تخلل الشمس والهواء للحجرات والتخلص من الفضلات وجفاف الأرض ومنع الرطوبة من التسرب للمباني واستخدام دورات مياه تتكون من مراحيض ذات خزان وحجر تفتيش وبر تتصرف فيه الفضلات فى مستوى الماء الأرضى ومرشح مياه للشرب فى حالة عدم وجود مياه نقية للشرب أو باستعمال طلمبات ارتوازية فى الجهات الصالحة لذلك كما أنه يجب أن يخصص مكان بعيد للأحطاب ومكان فى الجهة القبلىة لسكومات السماد .

ويستحسن أن يراعى فى المسكن أن تتوفر فيه وسائل الراحة وأن يكون فى الجهة البحرية على انفراد تحيط به حديقة مسورة مما يشجع على

السكن والبقاء في الريف للاشراف على المزرعة سواء أكانت حكومية أو أهلية ففي كلتا الحالتين يشرف عليها إما موظف أو مالك فلا يهجرها إلى المدن ، ويفضل البقاء فيها مدة كبيرة أثناء السنة ، ويكون ملحقاً بالمنزل مضييفة أو مكاتب للموظفين أما المخازن فتكون بحسب ما سيخزن فيها وحسب الأرض الزراعية فمساحتها 8×12 وارتفاعها ٦ أمتار تقريباً حتى تسع مكعبات القطن وكومات الخبز ويجب أن تكون ذات نوافذ عالية جيدة التهوية تدخل فيها أشعة الشمس ومجهزة بشبكة من السلك الدقيق الحيسون ومصاريع من الخشب والزجاج وعلى ارتفاع لا يقل عن ثلاثة أمتار وتكون أرضية المخازن من طبقة عازلة للرطوبة كالأسمنت .

أما الاسطبلات والحظائر فيجب أن تكون كافية لحيوانات المزرعة وأمامها حوش به مظلة وطلمبة تسقي المواشي وتكون في الجهة القبليية والبحرية ويكون الاسطبل بعرض الحوش وعرضه من ٨ - ١٦ متراً لتقام المداود على جانب الطول منفردة في الوسط ومزدوجة أو تعمل بعرض ١٦ - ١٤ متراً فتكون المداود في الوسط مزدوجة بطول الاسطبل ومنفردة على جانبي الطول ويكون سقف الاسطبلات والحظائر جمالون بمساقط نور وتهوية وتقام نوافذ تصفية عالية غير متقابلة مع بعضها ولا مع الأبواب وأحسن المداود ما كان على ارتفاع نصف متر حتى لا يتبعثر العلف . .

والجرن وهو من مستلزمات العزب يجب أن يكون في الجهة الغربية

القبيلية للاستطبيلات ومكشوفاً من الجهات البحرية حتى يكون هواؤه خالصاً
أثناء عمليات التذرية ولعدم تطاير السفوح والتراب على المواشى والمخازن
والمباني . .

ويخصص لخدمة السجاد الجهة القبيلية من الاستطيل حتى لا تنتشر منها
روائح تضايق أهالى القرية من مزارعين وموظفين في مساكنهم

ويجب أن تكون مساكن الفلاحين والعمال الزراعيين على نظام
هندسى صحى متين تكاليفها لا تتجاوز الثلثمائة جنيهه ويكون متوفراً فيها
وسائل الراحة فلا تقل عن ثلاث حجرات ويكون بها المنافع الضرورية
من فرن وتعريشة وفناء صغير ومكان لتربية الطيور والحيوانات المنزلية
ودورة مياه صحية وذلك لأن العناية بمباني الفلاحين والعمال الزراعيين
من حيث توفير الوسائل الصحية من ماء نظيف للشرب وومن سهولة نقل
الفضلات ومن وجود غرف متسعة صحية تدخلها الشمس والهواء من أهم
العوامل التى تساعد على الارتفاع بمستوى هذه الطبقة العاملة التى مكثت
السنين الطويلة مهمة وليس توفير العلاج والتعليم المجانى لهم بمجد ماداموا
لا يزالون يديشون فى عشش أو أكواخ تأنف من سكنها الحيوانات

كما أنه يجب أن يخصص لسكان كل عزبة ساحة شعبية للرياضة وناد
للمسامرة ومكان للعبادة وعبادة طيبة .

ويراعى أن يكون الجزء الأسفل من بيت الفلاح بالطوب الأحمر
بارتفاع نصف متر ويجب أن تدك الأرض بمادة صلبة ويسهل ذلك إذا
خلطت بتراب الفرن وقليل من الاسمنت لتصبح ملساء قدر المستطاع

ولما كانت معظم القرى الآن بها مورد صالح لمياه الشرب النقية فمن واجب القرويين عدم استعمال مياه التربة الملوثة إذ ينتج عنها الإصابة بأمراض البلهارسيا والانكاستوما والنزلات المئوية والحميات . . الخ

أما القرى التي لا توجد بها عملية مياه فتستخدم فيها المياه الجوفية ماعدا مناطق شمال الدلتا والقنال والفيوم فإن المياه الجوفية بها ملحية ويجب أن تدق الطلبات على عمق لا يقل عن ٢٠ متراً وعلى بعد لا يقل عن ٢٠ متراً من دورات المياه وفي المناطق التي لا تصلح فيها مياه الطلبات يجب ترشيح وتطهير مياه الترع أو النيل قبل استعمالها

ثالثاً - توفير الغذاء الصالح والعلاج الكامل

لقد تناولت الكلام عن العناية بشئون الفلاح من إنشاء القرى النموذجية وتوفير المسكن الصالح بما فيه الكفاية ولكن هناك نقطتان هامتان كان يحق لي أن أبدأ بهما حين أردت أن أتناول شئون الفلاح بالعلاج وهما توفير الغذاء الصالح والسكامل والعلاج المجاني اللازم له فيجب أن نهتم بغذاء الفلاح لنحتفظ بقدرته على الانتاج ولنجنبه مرض البلاجرا الناتج من نقص وسوء التغذية فيجب أن يخلط الدقيق الذي يصنع منه الخبز بالقمح والحلبة لأن الذرة فقيرة في بعض المواد اللازمة لنمو الجسم كما يجب أن يجعل لنفسه نصيباً مما ينتجه من بيض وحب لحوم وخضر وفاكهة ويمكنه أن يتناول كثيراً من الخضر والفاكهة الشعبية كالبصل والجرجير والطماطم والبطيخ والشمام والبلح والمواالح لاحتوائها على بعض الفيتامينات والأملاح اللازمة للجسم وإن كانت هذه الأصناف أصبحت الآن غير شعبية لارتفاع أسعارها أيضاً

أما من جهة توفير الملاج المجاني للفلاح فهذا هو مشكلة المشاكل التي تستدعى لتنفيذها تأميم الطب في مصر ، وميزانية الدولة لا يمكنها أن تتحمل إنشاء أكبر عدد ممكن من المستشفيات المجانية في الريف وإمدادها بالأجهزة والأدوات والأدوية حتى يمكن توفير العلاج لكل فلاح وعدد الفلاحين هم ثلاثة أرباع سكان البلاد ولكن هناك حل وسط لهذه المشكلة هو تنفيذ تعميم المستشفيات والوحدات العلاجية في الريف على سنوات ومساهمة الأثرياء في إنشاء هذه المستشفيات والوحدات فإن مما لا شك فيه أن حالة الفلاح المصري الصحية لا تسر فالأمراض الطفيلية منتشرة بينه ولا يخلو فلاح من الإصابة بديدان البلهارسيا والانسكاستوما . ومعظم فلاحينا مصابون بمرض فقر الدم فضلاً عن انتشار أمراض الرمد والحُميات بينهم حتى أنه إذا حدث أن انتشر مرض معد بشكل وباء في سنة من السنين نجد أن الفلاح هو الضحية له وليس يبيد حين اجتاحت السكاويرا الريف سنة ١٩٤٧ وذهب ضحيتها الآلاف من الفلاحين

٢ - تعميم الجمعيات التعاونية في القرى وإصلاح نظامها فما التعاون إلا اشتراكية إجبارية ونحن في طريق الاشتراكية

إن الأسباب التي كانت تقف في طريق التعاون زالت بإصدار تشريع الإصلاح الزراعي وتنفيذ قانون تحديد الملكية الزراعية ففسد تساوت الرؤوس تقريباً في الريف وبما لا شك فيه أن التفاوت الذي كان موجوداً بين الفلاحين وما بين مالك آلاف الأفدنة إلى مالك لبضع أفدنة إلى مستأجر لها إلى عمال فيها كل ذلك له أثره إذا اجتمع خليط منهم في جمعية

تعاونية فان الأقوياء يطغون طبيعيا على الضعفاء وتصبح الخدمات وقفاً على ذوى الجاه والثراء

وقد أصبح نظام التعاون يقوم الآن على أساس تأسيس جمعيات تعاونية زراعية من صغار المستأجرين للأراضى الزراعية ومن صغار الملاك الزراعيين الذين آلت اليهم الأراضى المستولى عليها ومن المزارعين الذين لا يملكون أكثر من خمسة أفدنة فى كل قرية وتأخذ هذه الجمعيات متى انتشرت وانضم اليها الملايين من صغار المزارعين ملاكا ومستأجرين على عاقبتها فائدة وخدمة أعضائها المذكورين فهى تقدم بالقروض العينية والنقدية وتمكنهم من اقتناء الأنواع الملائمة من الآلات الزراعية وغيرها وتقدم بالسماد والأصناف المتقدمة من التقاوى وتبيع لهم محصولاتهم وغير ذلك من الخدمات الأخرى. وتخضع هذه الجمعيات لأشراف وزارة الشؤون الاجتماعية لحين تمكن النظام التعاونى فى مصر وإلى أن تستقر الأمور فى كل شئ من أمور فنية خاصة بالزراعة لأمر مالية تخص حسابات هذه الجمعيات .

وقد أصبح التعاون إلزاميا بعد أن كان اختياريا وهذا نتيجة لاتجاه البلاد نحو الاشتراكية وما الاشتراكية إلا تعاون إجبارى وما دما قد سرنا فى طريق الاشتراكية أصبح تصميم الجمعيات التعاونية من ألامر لنا خصوصا وأنه قد جاء الإصلاح الزراعى فارضا بيع المحصولات الناتجة من الارض التى قسمت بعد تحديد الملكية تعاونيا وعلى ذلك فلا بد من انشاء أنواع أخرى من الجمعيات التعاونية الإقليمية لتقوم

بتصريف الانتاج الزراعى والحيوانى وسيكون لنظام المزارع التعاونية التى ستقوم بعد توزيع الملكية؛ فضل عظيم فى نهضة التعاون الزراعى فان فلاحى الدوائر والتفاتيش سيكون مصيرهم بعد مدة مالا كالتلك المساحة الكبيرة من الاراضى الزراعية بعد تقسيمها واشتغالهم فيها عمالا زراعيين على نظام المزارع التعاونية .

وقد انتهت مصلحة التعاون من وضع الاسس التى يقوم عليها التعاون الزراعى بعد تنفيذ قانون الإصلاح الزراعى الذى حدد الملكية الزراعية فستنشأ ٤٠٠٠ جمعية تعاونية فى قرى مصر تضم كل جمعية جميع الزراع الذين يملكون خمسة أفدنة على الأكثر وذلك بخلاف عدد ١٧٠٠ جمعية تعاونية موجودة من قبل ولو أن هذه الجمعيات كانت مكونة من كبار الملاك الذين يشغلون بالزراعة أو يبعدون عنها ويسكنون المدن بعيدين عن أرضهم وتضم أيضا عدداً من صغار الملاك والمستأجرين والعمال الزراعيين حقاً إنه تضارب وتخطيط غريب نشأ من أن طبقة من الأعضاء استأثرت بخدمات الجمعية وطغت على غيرها وهذه الطبقة هى ذات الجاه والمال ومن ضمن أنظمة التعاون انتخاب أعضاء مجالس إدارة الجمعية سنوياً ولكن اختصت بهذه العضوية الفئة المشار إليها مدى الحياة أو طول حياة الحكومة الموالى لها العضو ولكن كل هذا تغير بعد وضع الأسس الجديدة للنظام التعاونى وأصبحت هذه الجمعيات للطبقة المتوسطة من الزراع وصار من شأن تطبيق النظام الجديد للتعاون حل أكبر مشكلة استحصت على الفلاح وهى تحويل بنك التسليف الزراعى نهائياً إلى بنك تعاونى يعمل بكل

إمكانياته على خدمة صغار الزراع وحدهم لا خدمة الكبار وذلك علاوة على اقراض الفلاحين من مصرف تعاوونى تحت وعن طريق جمعيات زراعية سليمة .

وقد درس مشروع إنشاء جمعيات تعاونية لاستئجار الأراضي الزراعية ويكون أعضاؤها من صغار المالك والمستأجرين الذين يحترفون الزراعة وتحدد منطقة العمل لكل جمعية من هذه الجمعيات بحسب الملكيات الزراعية التي تتعاقد على استئجارها في القرية وقد يشمل نشاط الجمعية قرية بأسرها أو تتعدد الجمعيات التي من هذا النوع في القرية الواحدة وتكون هذه الجمعيات أداة صالحة لتحديد العلاقة بين مالك الأرض ومستأجرها ويعطى لكل عضو من أعضاء الجمعية قطعة أرض يزرعها بمجهوده وكل جهد يبذله يعود عليه بالمنفعة وتنحصر الاستفادة من هذه الجمعيات في تيسير وسائل التسليف وستكفلها الحكومة في بادئ الامر بما يضمن حقوق المالك وبما لا شك فيه أن اصلاح النظام التعاوونى فى مصر يؤدى إلى زيادة الانتاج وجودة وتسويق المحاصيل بسهولة وفتح المجال لإنشاء صناعات زراعية فى ريفنا وتصنيع القسرى كما أنها تتوفر الأدوات الزراعية للفلاح

كما أنه قد انتهت أخيراً اللجنة الفرعية المؤلفة فى المجلس الدائم للخدمات العامة من إقرار قواعد جديدة يقوم عليها النظام الجديد للتسليف التعاوونى الزراعى وسألخص أهم ما جاء فيه فى الثلاث النقاط الآتية

١ - يشترط فى الجمعيات التعاونية التى غرضها أو من أغراضها الاقراض

أو الاقتراض الزراعى أن يكون أعضاؤها من الملاك والمستأجرين الذين يزرعون الأرض فعلا ويجوز لهذه الجمعيات أن تستأجر الأرض من ملاكها لزراعتها أو إعادة تأجيرها لأعضائها وذلك استثناء من أحكام قانون الإصلاح الزراعى كما تخضع هذه الجمعيات للأحكام الجديدة التى تضمنها مشروع تعديل قانون الجمعيات التعاونية .

٢ - يشترط فى عضو مجلس إدارة أو لجنة مراقبة كل من هذه الجمعيات زيادة عن الجنسية المصرية أن يكون مقيما فى منطقة عمل الجمعية وأن لا يزاول أعمالا لحسابه أو لحساب غيره من الافراد أو الهيئات التى تقوم بأعمال أو تنتج سلعاً مماثلة لما تتعامل فيه أو تنتجه الجمعية وأن يواظب على حضور جلسات مجلس الإدارة أو لجنة المراقبة ويسدد ماعليه من قروض للجمعية فى مواعيدها وإلا فإن لمصلحة التعاون أن تنظر فى أمر إسقاط عضويته

٣ - يعين مدير لكل جمعية تعاونية أو جمعيات تعاونية زراعية متجاورة تؤلف فيما بينها وحدة تعاونية وتحدد اختصاصاته ومسؤوليته فى النظام الداخلى لهذه الجمعيات وفى العقد الذى يبرم بينها ويختار المديرون من ذوى المؤهلات العالية ويجوز أن يختار بعضهم من ذوى المؤهلات الزراعية المتوسطة وتضع مصلحة التعاون منهاجا لتدريبهم قبل تعيينهم وتساهم الحكومة فى بادىء الأمر بنصف مرتب المدير وبمضى الوقت تتكفل الجمعيات التعاونية بمرتب

المدير لكل منها على أن يتقاضى المدير مكافأة إضافية في نهاية كل سنة تقدر
دائما لما يحقق من تحسين في الانتاج وزيادة في الدخل وهذا سيفتح المجال
أمام خريجي الجامعات والمدارس الزراعية وسيعمل على حل مشكلة التعطل
للمتعلمين فضلا عن أن الجمعيات التعاونية المذكورة ستستعين بالاختصاصيين
الفنيين في مصلحة التعاون للاستفادة منهم في شئون التعاون مثل تسويق
الحاصلات الزراعية تعاونيا وتضريفا المنتجات من الألبان والصناعات
الزراعية والصناعات الريفية وفي وسائل استعمال الآلات الزراعية وصيانتها
وتربية المواشي والدواجن . . الخ وهذه المصلحة بدورها ستعمل على
استكمال أقسامها بالعدد الكافي من هؤلاء الاختصاصيين .